«تيك توك» وكاتم صوت

بسمة النسور

انْتَشَرَتْ أقاويلُ وإشاعاتٌ كثيرةٌ إثر مقتل الـ«بلوغر» العراقية غفران مهدي السوادي، المعروفة بـ«أمّ فهد»، الأكثر شهرةً في مواقع التواصل الاجتماعي، و«تيك توك» خصوصاً. فَتِلْكَ المغدورة برصاصتيْن عند باب منزلها، وهي تهمّ بالترجّل من سيارتها، بيد مجهول استخدم كاتم صوت لتنفيذ جريمته، التي صُوِّرَتْ وبُثَّتْ وقائعها، فشاهد الجميع القاتل متنكّراً بلباس عامل توصيل يُجهز عليها، ويسرق هاتفها النقّال، ويلتقط غلاف الرصاصتين ويضعهما في جيبه، مغادراً موقع الجريمة بهدوء، تامّ. قيل كثير عن ارتباطاتها المُثيرة للجدل بأجهزة أمنية، وبرجال سياسة، وتورّطها في خلافات حادّة مع مُؤثّرة عراقية، لا تقلّ شهرةً عنها، وتهديد الأخيرة لها بنشر وثائق وصور تفضح علاقاتها المشبوهة مع مسؤولين من عيار ثقيل. وكان كثيرون قد نَدّدوا بالمحتوى الهابط الذي تنشره، على حدّ قولهم، وبسلوكها المُستفزّ، وبمظاهر ثرائها الفاحش غير المعروف مصدره.

تباينت ردود فعل الشارع العراقي على هذه الجريمة البشعة في قلب العاصمة بغداد، رغم التشديدات الأمنية التي يلاحظها أيّ زائرٍ للمدينة، في كلّ شارعٍ وعند كلّ زاوية. قلّة من المُتابعين ترحّموا عليها ودعوا لها بالمغفرة، ودانوا قتلها بهذه الطريقة المروّعة، أمّا الشريحة الأكبر من المتابعين، فعبّروا عن ابتهاجهم بما حدث، وباركوا فعلة القاتل الماجور، عامل التوصيل المُتَنَكّر، وحرّضوا على مزيد من هذه الجرائم لتنظيف البلد من «هيج أشكال» على حدّ تعبيرهم. الفجّ والصادم، وقد شهد الشارع العراقي عمليات قتل مماثلة طاولت حيوات بعض المؤثّرين والمؤثّرات من نجوم الـ«سوشيال ميديا»، ترى الجموع محتوياتهم تنافي الشرائع والعادات والتقاليد، في بلدٍ محافظٍ تحكمه غالبية مُتشدّدة. لم يُفكّر أيٌّ من هؤلاء القتلة الذين اغتالوا ضحاياهم (غالبيّتهم فتيات صغيرات مُضلّلات انجرفن في عالم الشهرة الكاذب) في التوجّه إلى القضاء، ورفع قضايا في حق من يرون أنّه يتجاوز الأحكام والقوانين، أسلوباً مدنياً حضارياً كي يعاقبن بالحبس أو الغرامة، بل لجأوا إلى أسهل الحلول وأسرعها: التصفية الجسدية حمايةً للشرف الرفيع من الأذى (!) وسط مباركة مجتمع، المفترض أنّ أفراده تعلّموا الدرس، وعانوا ما عانوه من عُنفٍ وحروب، وانقسامات وتمزّق.

ولا يختلف المشهد في بلاد عربية كثيرة، فقد قُتلت في مصر فتاةٌ ذبحاً من الوريد إلى الوريد، على باب كلّيتها، بيد عاشق مرفوض، وانبرى كثيرون للدفاع عنه، والبحث له عن أعذار من خلال تشويه سمعة الضحية، بتلفيق الأكاذيب والإشاعات التي نالت من كرامتها، وسعياً لشيطنة عائلتها المكلومة، وتحميلها المسؤولية، غير أنّ القضاء قال كلمته العادلة، ونال الجاني جزاءه مُحكماً بالإعدام، وسط استهجان وتنديد عددٍ هائل من المُتعاطفين مع الجاني، والصادم أنّ معظمهم نساء (!). وفي جريمة مشابهة في الأردن، كانت الضحية طالبةً طبّ معروفة بحُسن أخلاقها، ورزانة مَظهرها، كان ذنبها أنّها رفضت المُجرم الذي ظلّ يلاحقها، وحين أصابه اليأس أقدم على فعلته في وسط الجامعة، غير أنّه نال القصاص درساً وعبرةً لمن تسوّل له نفسه الاستهانة بحقّ الحياة، والاستقواء على النساء، بسبب عُقَدٍ نفسيةٍ متراكمةٍ لديه، وإحساسٍ بأنّ حياة المرأة أقلّ قيمة من حياة الرجل.

نترحّم على أمّ فهد، التي دفعت ثمن اندفاعها غالياً، ونتمنّى أن يُقبض على قاتلها تحقيقاً للعدالة والأمن المُجتمعي، ونُصرةً للنساء المغدورات اللواتي يذهب دمهنّ هدراً، ويُقدَّمْن بلا تردّد قرابين بشريةً غير مأسوف على شبابهنّ، حفاظاً على أوهام العفّة والطهارة والصلاح، في مجتمعات ذكورية متوحّشة، تبارك خطايا الرجل مهما بلغت جساماتها، وتعتبرها هفوات يمكن التغاضي عنها، وتُعلّق مشانق الإدانة للنساء، حتّى بعد قتلهنّ. وهنا بالضبط يكمن الرعب كلّه.

مُؤشّر الصحافة العالمي لم يعكس واقع الحرب

داود كتّاب

يصدر سنوياً عن مُنظّمة مُراسلون بلا حدود، في مناسبة اليوم العالمي للصحافة (3 مايو/ أيار)، مُؤشّر حرّية الصحافة على مستوى العالم. تُحاول المُنظّمة (مقرّها باريس) أن تضع معايير مُحدّدة لتقييم الدول وترتيب وضعها في هذا المُؤشّر، فيمكن لأصحاب القرار أن يتعاملوا معه لمعرفة نقاط الضعف والقوّة وإجراء التعديلات المناسبة. ومع تقدير هذا الجهد المُميّز، ليس بالضرورة أن تلك النتائج صحيحة دائماً وتعكس الواقع. وأحياناً، تكون النتائج الرقمية مختلفة عن نصوص المُؤشّر نفسه. تشمل التصنيفات الفرعية السياقين السياسي والاقتصادي، والإطار القانوني، والسياق الاجتماعي الثقافي، والأمني. ولكننا نرى، من خلال فحص الوضع على الأرض، تصنيف جديد هو الشجاعة الصحافية، سياق، تناقضاً غريباً، فرغم حرب الإبادة، والمدعومة بشكل أو بآخر من الإعلام المحلي، لم يعكس المؤشّر الرقمي حقيقة ما يجري على الأرض. ففي قائمة لعام 2024، عن السنة المنصرمة، جاءت إسرائيل في المرتبة الـ101، وفي تراجع ضئيل عن المرتبة الـ97 في 2023. فيما تراجعت فلسطين مرتبة واحدة إلى 157.

وقد نشرت «مراسلون بلا حدود» ملخّص واقع الصحافة الفلسطينية، الذي حاولت إسرائيل تدميره خلال حربها على غزّة: «قبل 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، كان من الصعب ممارسة الصحافة في فلسطين، حيث كان الصحافيون يتعرّضون للاعتقال والعنف والملاحقات القضائية، بينما كانت تُدمّر معداتهم وكانوا يُحرمون بطاقات الاعتماد لتغطية بعض الفعاليات... لكنّ الجيش الإسرائيلي قتل في غزّة أكثر من مائة صحافي خلال الشهر الأولى من الحرب على القطاع المُحاصر، علماً أنّ 22 منهم لقوا حتفهم في أثناء قيامهم بعملهم، فضلاً عن عشرات المعتقلين في السجون الإسرائيلية، ما جعل فلسطين تحتمي أي صحافي تصدّى من دخول ساحة الإعلاميين خلال عام 2024. فقد بات الصحافيون محاصرين في غزّة، ولم يعد بوسعهم الوصول إلى أبسط سبل العيش، من ماء وطعام». وبيّنت المنظّمة في الضفّة الغربية، قالت المُنظّمة الدولية: «يتعرّض الصحافيون للمضايقات والاعتداءات بانتظام من المستوطنين والقوات الإسرائيلية، لكنّ القمع بلغ مستويات جديدة مع موجة قياسية من الاعتقالات بعد 7 أكتوبر، علماً أنّ الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضدّ الصحافيين أصبح القاعدة». ورغم كل ما ذُكر في النصوص المرافقة للمُؤشّر، إلا أنّه أظهر تراجع فلسطين نقطة واحدة، في حين قزّمت «اليونيسكو» تكريم الصحافيين الفلسطينيين باكثر جائزة صحافة عالمية اهمّية، إذ اختير الصحافيون الفلسطينيون الذين يغطون أحداث غزّة لنيل جائزة اليونسكو، «غيرمو- كانو» العالمية لحرّية الصحافة لعام 2024، بناءً على توصية هيئة تحكيم دولية مؤلّفة من مهنيين عاملين في مجال الإعلام. وأعرب رئيس الهيئة عن «التضامن والتقدير للصحافيين الفلسطينيين وشجاعتهم». وربما تحتاج «مراسلون بلا حدود» إضافة تصنيف جديد هو الشجاعة الصحافية، وهؤكّد أنّ ذلك سيرفع موقع الصحافيين الفلسطينيين في المُؤشّر السنوي. أمّا في ما يتعلق بإسرائيل، فيبدو أيضاً أنّ هناك تناقضاً بين أرقام المُؤشّر والنصوص المرافقة. إذ ذهبت النصوص إلى أنّ حملات قمع الصحافيين الذين يُغطون المظاهرات الاحتجاجية المناهضة للحكومة اشتدّت «منذ أصبحت فلسطين مرتبة واحدة في 157. تحت سيطرة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، وهو سياسي يميني مُتطرّف، في أكتوبر/ تشرين الأول 2023». وذكرت المنظّمة أنّ التهديدات في العام المنصرم «شملت الصحافيين العرب الذين يُغطون الحرب من داخل إسرائيل»، وأشارت إلى تعرّض للاعتقال والعنف والملاحقات القضائية، بينما كانت تُدمّر معداتهم وكانوا يُحرمون بطاقات الاعتماد لتغطية بعض الفعاليات... لكنّ الجيش الإسرائيلي قتل في غزّة أكثر من مائة صحافي خلال الشهر الأولى من الحرب على القطاع المُحاصر، علماً أنّ 22 منهم لقوا حتفهم في أثناء قيامهم بعملهم، فضلاً عن عشرات المعتقلين في السجون الإسرائيلية، ما جعل فلسطين تحتمي أي صحافي تصدّى من دخول ساحة الإعلاميين خلال عام 2024. فقد بات الصحافيون محاصرين في غزّة، ولم يعد بوسعهم الوصول إلى أبسط سبل العيش، من ماء وطعام». وبيّنت المنظّمة في الضفّة الغربية، قالت المُنظّمة الدولية: «يتعرّض الصحافيون للمضايقات والاعتداءات بانتظام من

القرار الأميركي حماية للأسد أم تنكيل به؟

سميرة المسالمة

تتنافس كل من إيران وروسيا في تصدير التصريحات بشأن دورهما في حماية النظام السوري من الانهيار الذي كان وشيكاً بين عامي 2012-2015. وعلى الرغم من أسبقية الميليشيات الموالية لإيران في التدخّل في الصراع السوري إلى جانب النظام، إلا أنها لم تستطع أن تحول دون فقدانه كثيراً من المساحات السورية، جنوباً وشرقاً وشمالاً، ما استدعى التدخّل العسكري الروسي. إلا أن الحماية الأساسية التي اعتمدها الرئيس السوري بشار الأسد، على مدار السنوات الـ 13 الماضية، كانت سياسة دولية سمحت لتدخّلات داعمة العسكرية بهزيمة أو وضع حدّ لتقدّم القوى المُعارضة المتصارع معها، محلّية كانت أم مدعومة من دول غربية أو إقليمية، من دون أن يعني ذلك منحَه صفةَ الانتصار أو إعلان هزيمة مُعارضيه.

هذا التارجح بين الهزيمة والنصر، الذي تعاني منه كل أطراف الصراع السوري، هو السياسة التي اعتمدتها الولايات المتحدة تجاه القضية السورية، على خلاف مواقفها من مثيلات لها سابقة، في العراق وليبيا، حيث انفرد الجانب الأميركي بقرارات التدخّل لمصلحة هزيمة السلطة الحاكمة، من دون العودة إلى إجماع أممي حول ذلك، وهو ما تمارسه اليوم مع أوكرانيا، حين تمدّها بكلّ ما يجعلها صامدة في مواجهة الحرب الروسية عليها. ويأتي قرار البيت الأبيض، رفض تمرير قانون مناهضة التطبيع مع بشار الأسد، في سياق سياسة الـ«لا حسم»، فتتابع واشنطن، من خلال هذا الرفض، منع حسم المعركة ضدّ الأسد لأسباب عديدة، قد يكون من بينها جائزة ترضية جماعية للقوى الفاعلة في سورية، وهي اليوم أوسع من عباءة الروس وإيران والصين.

السؤال الذي يمكن أن يشغل السوريين: من يكافئ البيت الأبيض بقراره رفض تمرير مشروع قانون صادق عليه مجلس النواب الأميركي بأغلبية كبيرة؟... ضمن هذا التساؤل، لا بدّ من ملاحظة أن القرار، في وقت يشدّد عقوبات قانون قيصر على الأسد، ومنعكسات ذلك على الراغبين في التطبيع معه، فإنّه يُحاصر الإدارات الأميركية، ويحدّ من قدرتها على اتخاذ أيّ خطوات تسوية مع نظام الأسد، وهو السبب الذي قد يكون وراء تعطيل البيت الأبيض للقرار، إذ يمنع مضمونه الإدارات الأميركية فقط من الاعتراف بأي حكومة يراسلها الأسد في أيّ وقت، بشكل قطعي وجازم، من دون أن يستثني هذا الأمر، في حال تنفيذ قرارات معيّنة مثل قرار مجلس الأمن 2254 (في 18 ديسمبر/ كانون الأول 2015، المتعلّق بوقف إطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية في سورية)، ما يجعل رفض قرار مناهضة التطبيع مع بشار الأسد، في سياق سياسة الـ«لا حسم»، فتتابع واشنطن، من خلال هذا الرفض، منع حسم المعركة ضدّ الأسد لأسباب عديدة، قد يكون من بينها جائزة ترضية جماعية للقوى الفاعلة في سورية، وهي اليوم أوسع من عباءة الروس وإيران والصين.

السؤال الذي يمكن أن يشغل السوريين: من يكافئ البيت الأبيض بقراره رفض تمرير مشروع قانون صادق عليه مجلس النواب الأميركي بأغلبية كبيرة؟... ضمن هذا التساؤل، لا بدّ من ملاحظة أن القرار، المذكور من أجل التصدّي لظاهرة الهجرة السورية، وقد كانت تقريباً الموضوع الوحيد الذي جرى ذلك في سياق ذكرت فيه وسائل إعلام تونسية أنّ السلطات تجد عناءً كبيراً في التنسيق الأمني مع جارتيها؛ الجزائر وليبيا. فكلما «سافقت» القوات الأمنية قوافل المهاجرين إلى وطن بديل لهؤلاء، أو احدّ مُتأخّر تماماً من صواب هذه السردية، ولكن أرقام المهاجرين ارتفعت فجأة، وغدوا «مشهداً مُريعاً» بشكل غير مسبوق، فيصبح التنكيل بهم مبرّراً ومشروعاً دفاعاً عن الوطن؛ مطاردة، واعتقالات لم تَخْلُ من أعمال عُنْفٍ عُنصرية. هناك أعمالٌ مُشينةٌ صدرتْ عن بعض المهاجرين يمكن تصنيفها جرائمَ: عنف، اعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة... إلخ، كما يحدُث في كلّ حدود العالم، ولكنّ ذلك كلّه استعمل ذريعةً من أجل افتتاح موسم صيد المهاجرين في الهواء الطلق، لدواعي غير معروفة حتّى الآن، بل أفادت مصادر صحافية دولية، وثّقت الأحداث، بأنّ قوات الأمن الجزائرية تعمّدت تجميع المهاجرين الأفارقة، ووضعهم قرب الحدود التونسية. إنّ غياب التنسيق بين البلدان الثلاثة وصعوبةَ توحيد المواقف قد تركا هامشاً واسعاً لمثل هذه الاجتهادات الخاطئة في أيام قليلة، احتلّت قضية المهاجرين صدارةَ اهتمام الرأي العام، ولعبت وسائل الإعلام المحلية وشبكات التواصل الاجتماعي دوراً مهمّاً في بث مشاعر الهلع والخوف والكراهية تجاه المهاجرين، حتّى بدا الخطاب عنصرياً في مواقع كثيرة.

تعالت أصواتٌ عديدة تطلب توضيحات من السلطات الرسمية التونسية، بل دعا بعضُهم إلى تحقيق جدّي وموضوعي في ما يجري حالياً، والسياقات التي أفضت إلى هذا الارتفاع غير المسبوق في أعداد المهاجرين، لا تخفي أوساط سياسية وحقوقية عديدة خشيتَها أن تتحوّلَ المسألةُ (على افتراض دقّة ما يُتداوَل من ناحية حجم تدفّق المهاجرين وحقيقة تعامل السلطات الأمنية معهم) إلى استعمال هذه القضية الشائكة ذريعة من أجل إمّا تأجيل الانتخابات بذريعة الخطر الداهم، وهي الحجّة التي استعملها الرئيس قيس سعيّد لحلّ البرلمان وإلغاء الدستور والإجهاز على تجربة الانتقال الديمقراطي لاحقاً، أو إيجاد مناخ انتخابي سمّته الرئيسة الخوف والتشبث بالرئيس الضامن الوحيد لوحدة تونس، ورفض أيّ محاولات توطين، وهي الأطروحة التي عبّر عنها سابقاً. آنذاك سنُصدم جميع القضايا الأخرى على غرار إطلاق سراح السجناء السياسيين، ووضع الحريات في البلاد، وندرة المواد الغذائية، فضلاً عن استئناف تجربة الانتقال الديمقراطي ذاتها. لقد كانت مسألة الهجرة، الرئيسية دوماً، ورقةً رابحةً في خطاب الشعبويات خلال السنوات المتأخّرة الماضية.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

> مسألة الهجرة، الرئيسية دوماً، ورقة رابحة في خطاب الشعبويات

كاريكاتير عماد حجاج

المهاجرون الأفارقة في تونس

المهدي مبروك

تحوّلت تونس، أخيراً، مصيدةً كبيرةً مفتوحةً على أفق لا نهاية له، يجري فيها الجميع وراء «قطعان» المهاجرين الأفارقة. الوسائل كلّها مُتاحةٌ من أجل إبعاد «الأشرار». تنقل وسائل الإعلام، وفيديوهات في وسائل التواصل الاجتماعي، مشاهد أفواج من مهاجرين فازين تلاحقهم قوات الأمن. يتسلّل هؤلاء خشيةَ على حياتهم إلى أحراش وغابات، وحتّى أبنية، تدفعهم غريزةُ البقاء إلى الإتيان بأعمال خطيرة. فقدان الأمان يُحوّل بعضَ بني آدم إلى كواسر خطيرة.

تسود حالة من الهلع الحقيقي وراء شائعات وروايات لا تخلو من تهويل ومُبالغة، تطلقها أطراف عنصرية، سواء الحزب القومي التونسي؛ أوّل من نظّر لتطهير البلاد من أفارقة جنوب الصحراء، أو جمعيات أخرى محسوبة على النظام، بل انخرط فيها أحياناً بعض وقضاةٌ وجامعيون. كلّهم يقرعون جرس الإنذار خشيةَ تحوّل البلاد إلى وطن بديل لهؤلاء. لا أحد مُتأكّد تماماً من أعمال عُنْفٍ عُنصرية. هناك أعمالٌ مُشينةٌ صدرتْ عن بعض المهاجرين يمكن تصنيفها جرائمَ: عنف، اعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة... إلخ، كما يحدُث في بلدان العالم كلّها، ولكنّ ذلك كلّه استعمل ذريعةً من أجل افتتاح موسم صيد المهاجرين في الهواء الطلق، بدأت تصفيات تسري لتشكيل لجان دفاع مدني تكون العينُ اليَقِظة للدفاع عن البلاد. لا يُوانِي لهؤلاء المهاجرين في ظلّ عجز المُنظّمات الدولية وهياكل المجتمع المدني عن حمايتهم من التنكيل بهم، وقد سبق أن أطلق الإعلام الرسمي، وشبكات التواصل، حملات تخوين في حقّ هذه الهياكل والمُنظّمات، واعتُبِرَ أعضاؤها عملاءَ وخونةً تمّ شراؤهم من أجل القبول بمخطّطات توطين المهاجرين الأفارقة.

حالياً، تنطلق دعوات إلى محاكمة تلك المُنظّمات أو طردها من البلاد.

استجدّت هذه الموجة الالفتة من المهاجرين الأفارقة، وكذلك تهييج الرأي العام ضدّهم فيها الجميع وراء «قطعان» المهاجرين الأفارقة. الوسائل كلّها مُتاحةٌ من أجل إبعاد «الأشرار». تنقل وسائل الإعلام، وفيديوهات في وسائل التواصل الاجتماعي، مشاهد أفواج من مهاجرين فازين تلاحقهم قوات الأمن. يتسلّل هؤلاء خشيةَ على حياتهم إلى أحراش وغابات، وحتّى أبنية، تدفعهم غريزةُ البقاء إلى الإتيان بأعمال خطيرة. فقدان الأمان يُحوّل بعضَ بني آدم إلى كواسر خطيرة.

تسود حالة من الهلع الحقيقي وراء شائعات وروايات لا تخلو من تهويل ومُبالغة، تطلقها أطراف عنصرية، سواء الحزب القومي التونسي؛ أوّل من نظّر لتطهير البلاد من أفارقة جنوب الصحراء، أو جمعيات أخرى محسوبة على النظام، بل انخرط فيها أحياناً بعض وقضاةٌ وجامعيون. كلّهم يقرعون جرس الإنذار خشيةَ تحوّل البلاد إلى وطن بديل لهؤلاء. لا أحد مُتأكّد تماماً من أعمال عُنْفٍ عُنصرية. هناك أعمالٌ مُشينةٌ صدرتْ عن بعض المهاجرين يمكن تصنيفها جرائمَ: عنف، اعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة... إلخ، كما يحدُث في بلدان العالم كلّها، ولكنّ ذلك كلّه استعمل ذريعةً من أجل افتتاح موسم صيد المهاجرين في الهواء الطلق، بدأت تصفيات تسري لتشكيل لجان دفاع مدني تكون العينُ اليَقِظة للدفاع عن البلاد. لا يُوانِي لهؤلاء المهاجرين في ظلّ عجز المُنظّمات الدولية وهياكل المجتمع المدني عن حمايتهم من التنكيل بهم، وقد سبق أن أطلق الإعلام الرسمي، وشبكات التواصل، حملات تخوين في حقّ هذه الهياكل والمُنظّمات، واعتُبِرَ أعضاؤها عملاءَ وخونةً تمّ شراؤهم من أجل القبول بمخطّطات توطين المهاجرين الأفارقة.

ماذا سيقرّر نتنياهو؟

رندة حيدر

في انتظار القرار بشأن صفقة تبادل المخطوفين بين إسرائيل وحركة حماس، تبدو إسرائيل في ضوء آخر زيارات المسؤولين الغربيين لتل أبيب، وتصريحات زعمائها السياسيين وقادتها العسكريين، وما تنشره صُحفها ومراكز الأبحاث فيها، أمام مرحلة مصيرية حاسمة ستحدّد مستقبلها في المنطقة. والقرار حالياً في يد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي عليه أن يختار بين القبول بالشروط الواردة في المقترح المصري لصفقة تبادل الأسرى، وبالتالي يُؤجّل عملية الاقتحام العسكري لرفح، أو رفض الصفقة وشنّ العملية التي كثر الحديث عنها على رفح، والتي في رأيه ستؤدي إلى «النصر المطلق»، وهي عملية إن جرت ستسبب كارثة لأكثر من مليون فلسطيني موجودين حالياً هناك.

وإلى حين اتخاذ نتنياهو قراره، يبدو الجمهور الإسرائيلي واقعاً بين تيارين سياسيين مُتعارضَين: اليمين القومي المُتطرّف، الذي يعتمد عليه الائتلاف الحكومي، والذي يدعو إلى عدم وقف الحرب، وإلى اقتحام رفح مهما كان الثمن. ويتشكل دعاة هذا التيار من مناصري الأحزاب القومية المُتطرّفة من المتديّنين المُتشدّدين وجمهور المستوطنين، وبعض أعضاء حزب الليكود، وهؤلاء، بحسب أحدث استطلاع رأي نشرته أخيراً الصحف الإسرائيلية، توازي قوّتهم 50 مقعداً في الكنيست الإسرائيلي من مجموع 120 مقعداً. أمّا التيار المُعارض للعملية العسكرية في رفح، والمؤيّد لصفقة تبادل للأسرى، فيتألّف في الصعيد الشعبي من عائلات المخطوفين الإسرائيليين والمؤيّدين لها، ومن مناصري الإسرائيليين في الجيش الدستوري، الذي سبق الحرب على غزّة، بالإضافة إلى أحزاب المعارضة الإسرائيلية من الوسط واليسار، التي بحسب الاستطلاع الأخير تبلغ قوتهم السياسية ستين مقعداً في الكنيست.

ما يشوّش الصورة العامة لما يريده فعلاً الإسرائيليون اليوم، بعد مرور قرابة سبعة أشهر من الحرب، هو الدعاية التي تسوّقها الأبواق المؤيّدة لنتنياهو، التي تحاول أن تصوّر مُعارضي اجتياح رفح حفنةً من الانهزاميين اليساريين الذين يعرّضون أمن إسرائيل للخطر. بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه انصار اليمين القومي المسياني، الذي لديه أجندة تختلف عن أجندة نتنياهو، فالهدف الحقيقي الذي يسعى له كلّ من زعيم حزب اليهودية الدينية، وزير المال بتسلئيل سموتريتش، وزعيم حزب قوة يهودية، وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ليس القضاء على ما بقي من كتائب «حماس» في رفح فحسب، بل أيضاً، طرد كلّ الفلسطينيين خارج القطاع، وإعادة الاستيطان اليهودي في غزّة وبناء «غوش قطيف» من جديد، وإصلاح «الخطأ التاريخي» الذي ارتكبه رئيس الحكومة الإسرائيلية أرييل شارون في 2005، بقراره الانفصال عن غزّة، بصورة أحادية، وتفكيكه المستوطنات اليهودية التي كانت هناك. هذا هو الحلم الحقيقي لهؤلاء، وهم لا يبالون بالثمن الذي يمكن أن تدفعه إسرائيل لتحقيق هذه الأحلام الوهمية المدمّرة.

وفي الواقع، سياسة التخويف والتفريق والشرذمة، والتحريض على العرب والفلسطينيين، التي مارسها بنيامين نتنياهو طوال سنوات حكمه، بالإضافة إلى إدارته الحرب في غزّة، ليس بوصفها حرباً ضدّ «حماس» التي تجرّات ووجهت صفعة موجعة إلى العنجهية الإسرائيلية من خلال احتلالها المستوطنات في غلاف غزّة، بل هو يخوض حرباً ضدّ كلّ الشعب الفلسطيني، وبصورة أساسية ضدّ فكرة دولة فلسطينية يمكن أن تشكّل إطاراً لتسوية سياسية ممكنة في «اليوم التالي» للحرب، ذلك كله يجعل من حرب غزّة لا نهائية وبلا أفق، وهي تعبّر عن عجز نتنياهو الكامل عن إدراك استحالة القضاء على مشكلة الاحتلال الإسرائيلي، وحقّ الفلسطينيين في دولة مستقلّة، بواسطة القوّة العسكرية فقط.

ومع ذلك، يمكن تصنيف أولويات نتنياهو في اتخاذ قراره التاريخي المنتظر على النحو الآتي: بالدرجة الأولى مصيره السياسي والإرث الذي سيتركه وراءه: هل سيذكره التاريخ بوصفه رئيس الحكومة الذي شهدت إسرائيل في أيامه أكبر وأخطر إخفاق استخباراتي وعسكري، وخاض حرباً استمرت أشهراً طويلة من دون أن يحقّق الأهداف المستحيلة التي وضعها لها، وسبّب أكبر أزمة في العلاقات مع أهمّ حليف استراتيجي لإسرائيل هو الولايات المتحدة، وسبّب عزلة دولية لإسرائيل؟ أم سيذكره التاريخ رئيساً للحكومة تمكّن من إنقاذ ما وجه إسرائيل في المواجهة غير المتكافئة، التي بخوضها أكبر وأقوى جيش في المنطقة، ضدّ حركة عسكرية صغيرة نسبياً، تتحرّك في مساحة جغرافية ضيقة، بموارد وعتاد محدودين، من خلال التوصّل إلى صفقة تعيد المخطوفين وتشكّل مدخلاً للبحث عن حلّ سياسي للخروج من الحرب المدمّرة؟

الاعتبار الثاني المهم في نظره هو المحافظة على الاقتصاد الإسرائيلي بمتانته النسبية، على الرغم من الضربة التي تلقاها، وعلى الأقلّ تجنيبه الانهيار الذي يلوح في الأفق، وهو ما يعانيه الاقتصاد الإسرائيلي من ارتفاع عجز الميزانية، الذي أدّى إلى خفض التصنيف الائتماني لإسرائيل، وأزمة الارتفاع في غلاء المعيشة، وتخصيص موارد الدولة للمجهود الحربي، والحاجة إلى إعادة إعمار المستوطنات التي دُمّرت جرّاء هجوم 7 أكتوبر، ودعم سكان المستوطنات الذين أُجلوا عنها بالقرب من الحدود مع لبنان، وهو مدرك لتبعات هجرة الشركات الناشئة جرّاء الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي، وكذلك هجرة الأطباء ورجال الأعمال، وهروب الاستثمارات الأجنبية لانعدام الاستقرار الأمني والتهديدات بتوسّع القتال إلى حرب شاملة.

بالطبع، هناك رهان نتنياهو على أنّ موقف الإدارة الأميركية الحالي الداعي إلى القبول بالصفقة وعدم دخول رفح سيتبدّل بعد أشهر معدودة، لأنّها ستنشغل بالمعركة الرئاسية، ولن تكون مُتفرّغة لمعالجة حرب غزّة، وربما يأمل نتنياهو أيضاً عودة ترامب إلى البيت الأبيض لتغيير التوجّهات الأميركية، رغم عدم ثقته بمزاجية ترامب، الذي يحقد عليه لأنّه هنّأ بايدن، بينما كان ترامب يخوض معركةً للتشكيك في نتائج الانتخابات.

يعلم نتنياهو أنّ ما هو مطروح اليوم يتجاوز كثيراً مصالحه السياسية الضيّقة، ورغبته في التمسك بمنصبه، وأيّ قرار يتّخذه في الأيام المقبلة ستكون له تداعيات كبيرة على إسرائيل بالدرجة الأولى، وسيكون الاختبار الأخير لزعامته السياسية.

(كاتبة لبنانية)

> يعلم نتنياهو أنّ المطروح اليوم يتجاوز مصالحه السياسية الضيّقة، وأيّ قرار يتّخذه ستكون له تداعيات كبيرة على إسرائيل بالدرجة الأولى

احتجاج على حرب الإبادة، سيول، 9 مارس 2024 (كيم جاي هوان/Getty)

ناصر الدين الأسد أم نعمت شفيق؟

معن البياري

طيبٌ أن تُستعاد، في غضون انتفاضة الطلاب الباهرة في الجامعات الأميركية انتصاراً لفلسطين، خصوصاً في أثناء اقتراف إسرائيل حرب الإبادة في غزّة، محطّاتٌ مضيئةٌ بالنضال الشبابي لطلاب الجامعات العربية، في سنوات مضت، واجه فيها طلبة ناشطون قمعاً شديداً في مظاهراتهم واحتجاجاتهم المطلبية والسياسية، وتعرّضوا للاعتقال والعسف. ومع استعادةِ كهذه، أظنّها مطلوبة من الصحافات العربية حالياً، يحسُن تذكّر أن أساتذةً ورؤساء جامعات وعُمداء وقفوا في الضفة الصحّ في تلك الأثناء، فيما استحقّت رئيسة جامعة كولومبيا، مصرية الأصل، حاملة الجنسيّتَين الأميركية والبريطانية، نعمت شفيق (62 عاما)، التقريع الذي رمَيْناها به، أخيراً، بعد طلبها تدخّل شرطة نيويورك لفضّ اعتصام مئات الطلبة في احتجاجهم على دعم الولايات المتحدة إسرائيل بالسلاح والمال، وعلى استثماراتٍ للجامعة في دولة الاحتلال. وإذ تتوفّر إضاءاتٌ ودراساتٌ وثّقت نضالات الطلبة في مصر والمغرب وتونس ولبنان (أمثلة)، لم تُحرز مثلها ما شهدته الجامعة الأردنية في عمّان، وشقيقتها اليرموك في إربد، من حراكاتٍ طلابية، سيّما في السبعينيات والثمانينيات، قوبلت غير مرّةٍ بعنفٍ مشهودٍ من السلطات وبالإجهزة الأمنية. وتتيح مناسبة الإتيان الشديد الإيجاز عليها في هذه السانحة تذكّر أداء رئيس الجامعة الأردنية، اللغوي والسفير والوزير، ناصر الدين الأسد، في أثناء ما سمّتها أجهزةٌ رسميةٌ في حينه «اضطراباتٍ طلابية»، وكان أداءً نمّ عن مناقضة عالية في الرجل، وعن حسن إدارة، وعن حسٍّ بالمسؤولية، تماما على غير ما أقدمت عليه نعمت شفيق.

يقول الراوي العليم إن مظاهراتٍ طلابية اجتاحت الجامعة الأردنية أياما في مطلع إبريل/ نيسان 1979، وكانت للتنديد باتفاقية السلام الموقّعة قبل أيام بين مصر وإسرائيل، وبالتزامن مع محاولة «جهاتٍ ما» تخريب معرض لوحات فنية وأعمال تراثية فلسطينية في يوم الأرض، نظّمه الاتحاد الوطني لطلبة الأردن (غير المعلن). وقد بلغ الرئيس ناصر الدين الأسد في مكتبه صباحاً أن الطلاب المتظاهرين على وشك الاشتباك مع الشرطة، فجاء إليهم، وحاورهم، ووعدهم بأن تبتعد الشرطة عنهم، ثم تحرّك إلى الباب الرئيسي للجامعة، بعد أن تأكّد من ابتعاد الطلاب، فأصبح يتلقّى الحجارة الطائشة ويستنشق الغاز المسيّل للدموع الذي تطلقه الشرطة التي اقترب من تجمّعها عند الباب، ويُبلغهم بعدم السماح لهم بالتقدّم إلى داخل الجامعة، ومع اشتداد الجدال وشدّة تأثره من الغاز سقط على الأرض، ثم حُمل إلى المستشفى. وعلى ذمة الراوي، لو أن الرئيس الأسد تأخّر دقائق عن النزول إلى حيث هذا الموقع لحصل صدامٌ وسالت دماء.

عشية ذلك النهار، يفصّل الراوي، كان مجلس عمداء الجامعة في اجتماعات تتأخّر ليلا، وحدث أن عميدا اقترح إرسال برقية باسم المجلس إلى الملك (الحسين) يعرب فيها عن ولائه، فردّ الأسد: «إن جلالة الملك غنيٌّ عن البرقيات مثل ما هو رئيس الجامعة غنيٌّ عن المزايدات». وعلى ذمّة الراوي نفسه أن طلابا جاؤوا إلى الأسد في مكتبه ليُتحدّثوا له عن دوافع وطنية أردنية فيهم للاعتداء على المعرض (الفلسطيني) الذي أقامه زملاء لهم، غير أنه بعد أن استمع إليهم، نصحهم بعدم الخلط بين الوطنية والغوغائية، وإن حبّهم الملك لا يعني كرههم فلسطين العربية، وأفضى في تفصيلٍ في هذا، فما كان من الطالب الذي تصدّر لذلك الحديث إلا أن صافح الرئيس باحترامٍ واعتذر.

لم يتعلّم ناصر الدين الأسد في جامعات بريطانيا وأميركا، وهو التربوي المحافظ، وأحد رجالات الدولة الأردنية التقليديين، غير أن أجيالاً من الأساتذة والطلبة في الأردن (وغيره) تعرف احترامه نفسه والمكانة الوازنة للمسؤوليات التي تولّاها. لم يستطع أن يمنع تدخّلات دائرة المخابرات، في زمن الأحكام العرفية والحريات المحدودة في الأردن، بتبريراتٍ أمنية، في الجامعة، لمّا فُصل ستة أساتذة في الجامعة (أحدهم وليد سيف) من عملهم، في ظروف الاستنفار الأمني البالغ في ذلك العام، ولمّا فُصل 20 طالبا من دراستهم (أحدهم ناهض حتّر). لم يستطع أن يصنع الكثير (عاد الأساتذة والطلبة بعد حين) على هذا الصعيد، لكنه، في أي حال، صنّع لنفسه اسما نظيفا في أثناء تظاهرات طلبةٍ ساخطين في جامعةٍ ترأسها في بلدٍ لا يأخذ بالديمقراطية في

القَبْلَنَة والدولة والحداثة... ومواكب إبراهيم العرجاني

عمر سمير

انتشر قبل أيام مقطع فيديو لرجل الأعمال وصاحب الصعود السريع في ظلّ النظام المصري إبراهيم العرجاني، الذي لُمِّعَ وصَعَدَ بشكل مُريب، بل وصعدت معه عائلته ليتحدّث بعضهم عن ابنه، الكابتن طيار، كما لو كان خرّيجاً في الكلية الجوّية، فيما هو متخرّج في أكاديمية خاصة أنشأها والدُه في جنوب أفريقيا، وليس لها تاريخ. أثار هذا الفيديو (يظهر فيه موكب سيارات فارهة للعرجاني ومرافقيه في حفل تنصيبه رئيساً لاتحاد قبائل سيناء في 1 مايو/ أيار الحالي) جدلاً كان مخفيّاً أحياناً، ومُعلناً في أحيان كثيرة، عن العرجاني، وصبحي نخنوخ، وصعود المليشيات على غرار قوات محمد حمدان دقلو (حميدتي) في السودان؛ «الدعم السريع»، وخطورة ذلك على الدولة المصرية، وقبْلَنَتِها، وتحويل الصراع من صراع حداثيّ على شكل الدولة وإدارتها وعلاقاتها بالسوق والمجتمع إلى صراع علاقات أولية قَبَلِيّة ما قبل حداثية.

هوّن بعضهم من المسألة باعتبارها ليست جديدةً، فاتحادات القبائل موجودة منذ زمن، بل طالب بعضهم بالاستفادة منها على هامش الثورة، فيما طفا على السطح جدلٌ بشأن استعمال اتحاد قبائل سيناء في ما عرف بـ«الحرب على الإرهاب»، التي يزعم النظام المصري أنها حُسِمَتْ بجهود هذا الاتحاد، وعلاقاته الداعمة للجيش. صحيحٌ أنّه كانت هناك اتحادات قَبَلِيّة ومحاولة جادة لاستخدام القبائل وتوظيفها سياسياً منذ عهد محمد علي (1849)، لكن من دون أن تجتمع في أيّ من تلك الاتحادات تجارة السلاح والمخدّرات مع مليشيات تحت الطلب وتنسيق مع الجيش والشرطة، مع شعبوية رثّة تنشر الفيديوهات على سبيل الفخر والهيبة، في وجود هذه النسبة المرتفعة للغاية من الفقر وتعاطي المخدّرات بين الشباب في طول البلاد وعرضها، ممن يمكن فعلاً أن يتقاتلوا لأجل «شريط برشام»، كما لمّح الرئيس عبد الفتاح السيسي سابقاً، هل تخيّلتم ما يمكن أن يُخرجه هذا الخليط، الذي ربّما يُخرج لنا نسخاً أكثر تدهوراً وخطورة بعشرات المرّات من حميدتي وكلّ المليشيات المسلّحة التي شهدتها المنطقة، على بؤسها، مع «بيزنس» ضخم، وشبكة علاقات ومصالح معقّدة في الداخل والخارج، بمصادر مالية شبه مُستدامة.

> لا تكمن مشكلتنا مع العرجاني نفسه قائداً أقرب إلى المليشياوي حميدتي في السودان بقدر ما هي في القواعد والقيادات التي سمحت بهذا الصعود
>
> لا يبدو أمام الباحثين إلا النظام القوي والدولة الضعيفة نظريةً مفسّرةً للقَبْلَنة بشكل كبير، فرغم قوّة النظام في مصر

لا تكمن مشكلتنا مع العرجاني نفسه قائداً أقرب إلى المليشياوي حميدتي في السودان في قصة صُعوده وتصعيده، بقدر ما هي في القواعد والقيادات التي سمحت بهذا الصعود في قلب مصر، واحدة من أقدم الدول والحضارات في تاريخ الدولة والفكر السياسي. العجيب أنّ لهذا العرجاني مؤيّدون يدافعون عنه حقاً باعتباره مُخلّص سيناء، بل مصر، من الإرهاب، في تقليل من شأن الجيش المصري والشرطة المصرية، وأبناء هاتين المؤسّستين الذين قضوا في الحرب على الإرهاب، وكأنّ الدولة ومؤسّساتها لم تستطع القضاء عليه (الإرهاب) بينما استطاعت ذلك مليشيات العرجاني. قد يثير هذا الكلام حفيظة هؤلاء المنتسبين لتلك الأجهزة، ممن لم يُشترَ سكوتُهم بالمال والنفوذ، ولم يُوَرّطوا في علاقات مع العرجاني ونخنوخ، لضمان الصمت العميق المريح للنظام.

الخطر هنا يكمن في التحوّل من رئاسة اتحاد قبائل سيناء الداعم للجيش في حربه على الإرهاب إلى رئاسة اتحاد القبائل العربية، وتصريح مصطفى بكري (المتحدّث باسم الأخير) بأنّ الاتحاد تابع للجيش يعزّز علاقة العرجاني، وعلاقة أيّ كان من قيادات هذه التشكيلات المليشياوية بالجيش، بشكل مباشر وغير مباشر. فمع احترامنا لمن يقولون إنّ الجيش المصري وطني غير قَبَلِي، فإنّ كلّ الضبّاط خريجي الكليات العسكرية لا يدخلون من دون واسطة، بل بواسطة قَبَلِيّة من مرتبة عالية، وبما يشبه الكوتا» (المحاصصة) العائلية والقَبَلِيّة، وهذا معروفٌ في الصعيد، وهناك قبائل ومناطق محرومة منها، يكفي أن تطالع صفحات مراكز الصعيد وعائلاتها في أثناء إعلان نتائج اختبارات كلّيات الشرطة والكليات العسكرية، لتلحظ التهاني داخل القبيلة الواحدة، والمدينة الواحدة، ما يدحض فكرة الدولة الوطنية المؤسّسية المُتخيّلة لدى بعض النخب القاهرية والإسكندرانية، للأسف.

ولا يبدو أمام الباحثين إلا النظام القوي والدولة الضعيفة نظريةً مفسّرةً للقَبْلَنة بشكل كبير، فرغم قوّة النظام ازدادت الدولة ضعفاً. العائلة والقبيلة هي المنقذ من الفقر. هناك ملاحظة هامشية، أنّ هذه السيارات كلّها، باهظه الثمن، تسير في مكان لا يوجد فيه حتّى أسفلت، ولا أيّ خدمات عامة، ومع ذلك، تقف الناس للشموخ والعظمة والهيبة لصاحب الموكب، فهل هو اندهاش وإعجاب حقيقي بنموذجي النخنوخ والعرجاني، اللذين عادة ما تفخّمهما الدراما المصرية وتبجّلهما أم هو إعجاب بعلاقات القوة، وحينها علينا أن نتساءل ماذا سيحدث عقب ذلك؟

والملاحظ هنا أنّ عملية توسيع اتحاد القبائل لتشمل ربوع القطر المصري عملية معقّدة بما فيها من تحوله إلى أكثر من مجرّد رابطة قَبَلِية أو جمعية أهلية، وقد تجعله أقوى من أيّ نقابة أو حزب، بما تملكه القبائل والعائلات من دواوين وأموال وجمعيات، بل وبما قد يطالب به العرجاني وغيره من مقارّ في ربوع الجمهورية، لديه المال لشرائها أو القوة للاستحواذ عليها بطرق مشروعة وغير مشروعة، ولنتخيّل حجم القَبْلَنة التي يجرى الدفع باتجاهها، فحين نتحدّث عن القبائل العربية في مدن الصعيد، فنحن نتحدث عن عشرات الملايين، وفي ما يخص القانون والقضاء، فإنّ ما يُحلّ من مشكلات من طريق العرف، بعيداً عن أقسام الشرطة والنيابة والمحاكم، أكبر بكثير مما يُحلّ في داخلها وعبر آليات الدولة الحديثة.

على هامش هذا النقاش، يرى بعضهم أنّ الموضوع حملةٌ مبالغٌ فيها من «الإخوان المسلمين» والمعارضة، ويشيد هؤلاء بجهود التنمية، وإعادة التوطين، على طريقتهم الخاصة؛ بمشاركة منشورات بائسة عن تسليم 1148 بيت بدوي، وأول الغيث قطرة، متناسين أنّ سبعين ألفاً مهجّرون منذ سنوات لم يعودوا، وتظاهروا في رفح، قبل أيام من «طوفان الأقصى»، في حراك لم يمت، وإن هدأ قسراً أو طوعاً. ولم يقل لنا هؤلاء كم من السكان وُطّنوا في سيناء، بعد قرابة قرن من الصراع مع الاحتلال، كي لا نقول عبر العقود القليلة الماضية، عقب اتفاقات السلام البارد، وإطلاق مسارات إعادة التوطين ودعاواها؟... في الحقيقة، الأرقام هزيلة، وكلّ تعداد سكّان شبه الجزيرة لا يساوي سكّان أيّ من مراكز محافظتي الصعيد والدلتا.

ومع عدم إغفال الأبعاد الأخرى، كالأنثربولوجيا، فالاقتصاد السياسي شديد الأهمية، لأننا لا نتحدّث في فراغ، بل في إطار خطّة مُحكمة للتطبيع الاقتصادي الإقليمي، ومشاريع «نيوم»، وأخيراً، مشاريع «تنمية سيناء»، والتي كانت القيادة فيها، وستكون، للعرجاني وأمثاله، ما يثير تساؤلات أكثر مما يجيب عن سؤال التنمية الغائبة، لأنّه لولا الإمكانات المالية الضخمة لن تسمع لا عن نخنوخ ولا عن العرجاني. نحن نتحدّث عن إمبراطورية مالية بلا أساس منطقي سوى تجارة المعابر، والتهريب، والاتجار بآلام البشر وقت الحروب، وتحقيق مكاسب قصوى لم تحققها، ربّما، عصابات صربيا وبلغاريا واليونان في عقد من هجرات اللاجئين إلى أوروبا، وهو يتداخل في الصناعة والإنشاءات والسياحة والخدمات، وصولاً إلى إنشاء أكاديميات للطيران، فكم سيكلفنا تفكيك أو ترويض هذا الكمّ من المال السياسي، الذي نشأ سياسياً ويجرى توظيفه، ربّما بشكل أكثر احترافية وإحكاماً؟ في تحليل ذاع أخيرا في ضوء التطورات نحو القَبْلَنة التي دشنّها الرئيس عبد الفتاح السيسي في أكثر من مناسبة، فإنّ تصريح مصطفى بكري بأنّ اتحاد قبائل سيناء ليس مليشيا، وإنما هو فصيل من القوّات المسلّحة، تصريح خطير على المجتمع والدولة والنظام السياسي ذاته، حتى لو افترضنا جدلاً أنّه كان عفوياً، ويمثّل بكري نفسه، فأن تُلّمع دولة ونظامها مليشيا لشخص مجهول الهوية، وغير معروف سابقاً، هي مشكلة في حدّ ذاتها.

(كاتب مصري)

ما قد يحدُث بعد خسارة أردوغان للمرّة الأولى

إبراهيم كاراتش

توجّه الشعب التركي إلى صناديق الاقتراع في 31 مارس/آذار 2024، وعبّر عن إرادته من خلال الانتخابات المحلية. فاز حزب الشعب الجمهوري، الذي يُعدّ الحزب الرئيسي للمعارضة في الانتخابات، التي أجريت ببالغ الشفافية والعدالة. وبهذا، خسر حزب العدالة والتنمية، الذي يتزعّمه الرئيس رجب طيب أردوغان، للمرّة الأولى منذ 22 عاماً. كان من الواضح ضعف الأداء الخاص بالحزب. ولكن أحداً لم يَتوقّعْ أن تكون الهزيمة في الانتخابات بهذا الثِّقَل. لم يفقد الحزب الحاكم البلديات التي كانت في يده فقط، بل عاش خسارة كبيرة في عدد الأصوات.

هناك أسباب عديدة للخسارة: الأولى، والأكثر أهمية، كانت الأسباب الاقتصادية؛ إذ تعاني تركيا من أزمة اقتصادية منذ ست سنوات، وتفاقمت تلك الأزمة، التي بدأت في 2018 بسبب جائحة كورونا. لم تكنْ أساليب الحكومة كافيةً لحلّ الأزمة، بل أدّت إلى تفاقمها. بعد ذلك، حدثت أزمة الزلزال المُدمّر في الجنوب التركي. ورغم ذلك، استمرّ دعم الشعب للرئيس أردوغان، لأنّه كان على ثقةٍ في قدرته على حلّ الأزمة. وبالفعل، رغم الأزمة الاقتصادية استطاع أردوغان الفوز في الانتخابات الرئاسية قبل عام. ومع ذلك، لم ينخفضْ مُعدّل التضخم كما كان مُتوقّعاً بعد الانتخابات (وصل سعر كيلو اللحم حتى 20 دولاراً، وكيلو الفلفل الأخضر إلى 2,5 دولار). بعد استياء الشعب من غلاء الأسعار، رأى الأتراك في الانتخابات المحلية فرصةً للانتقام من الحزب الحاكم. طبعاً، هناك جوانب في الأزمة الاقتصادية لا تتحمّل الحكومة مسؤوليتها كاملةً عنها، رغم توجيه الاتهامات لها. على سبيل المثال، كلّف الزلزال (فبراير/شباط 2023) الاقتصاد التركي ما يقارب 105 مليارات دولار، فلو لم يحدث الزلزال لربّما كان الاقتصاد التركي قد تعافى، لكنّ الشعب لم يكن مُستعدّاً لتحمّل أعباء اقتصادية أخرى، ولم تستطع الحكومة توضيح آثار الزلزال على الاقتصاد بشكل كافٍ. من ناحية أخرى، تقاعد في العام الماضي ما يقرب من 2,5 مليون شخص بعد طول انتظار، فبعدما رفعت الحكومة السابقة لـ«العدالة والتنمية» سنّ التقاعد إلى 60 عاماً، لم يتمكّن من التقاعد من كانوا يريدونه مُبكّراً. ورغم مقاومة حكومات البلاد سنوات طويلة يشعر الناس بالملل، وبالحاجة إلى التغيير ورؤية وجوه جديدة، وبعض الحماسة، خاصة جيل الشباب، الذي يُفضّل رؤيةَ وجوهٍ شبابيةٍ في القيادة، وبسبب أعمارهم الصغيرة، لا يمكنهم المُقارنة بين الحكومة الحالية والحكومات السابقة، وهذا يعود بشكل سالب على الحكومة الحالية. وحتّى لو كان الوضع الاقتصادي جيداً فلا يمكن كبح إرادة الشباب في التغيير. فوفقاً للإحصاءات، صوّت 20% فقط من الشباب لصالح «العدالة والتنمية». علاوة على ذلك، يمكن القول إنّ المجتمع بشكل عام، والشباب منه بشكل خاص، يتّجه نحو العلمانية، فقد أثارت بعض الأفعال والسلوكيات، غير المتوافقة مع الإسلام، إلى شعور الناس بالخوف، بالإضافة إلى محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو/تموز 2016 على يد مجموعة في الجيش تنتمي إلى جماعة دينيّة، هي حركة فتح الله غولن. على إثر ذلك، لم يعد الأهالي يرسلون أولادهم إلى المدارس الدينية، وفقد معظم الأهالي ثقتهم في تلك المدارس، فنشأ جيل من الشباب من دون تعليم ديني، وفقد حزب العدالة والتنمية، المحسوب على الجناح المحافظ، صوت الشباب العلمانيين.

> سيكون طلب المعارضة بانتخابات مُبكّرة تطوراً متوقّعاً، لأنهم يؤمنون بأنه إذا أجريت انتخابات عامة فسيكون لديهم فرصة للفوز على أردوغان
>
> لا يزال الشعب لا يثق في «الشعب الجمهوري»، رغم اختيارهم له في آخر انتخابات، فعندما نلقي نظرة على الأرقام نلاحظ أن أصوات ناخبيه لم تزد

يؤدّي البقاء في الحكم مدّة طويلة إلى زيادة الاتهامات بالفساد، فإذا كان حزبٌ ما يدير البلاد، فمن الطبيعي أن يتعرّض لاتهامات بالفساد، حتى لو فعل كلّ شيء بشكل صحيح فستلاحقه تهم الفساد. تعرّض حزب العدالة والتنمية، على سبيل المثال، لاتهامات بالفساد نتيجة قيادته الدولة 22 عاماً، ولا يمكن القول إنّه لم يرتكب أيّ فساد، فمع اتساع قاعدة الحزب وضمّها شرائح اجتماعية مختلفة، يمكن أن يؤدّي ذلك إلى وجود فاسدين داخل الحزب. ومن المثير للسخرية أنه عندما انتشرت فيديوهات لأشخاص مُقرّبين من مُرشّح حزب الشعب الجمهوري، أكرم إمام أوغلو، يحملون حقائب مالية، بقي الذين يتهمون «العدالة والتنمية» صامتين بلا تعليق.

كانت مشكلة اللاجئين سبباً آخر، فبعدما اندلعت الحرب الأهلية في سورية فتحت الحكومة الحدود أمام السوريين. في البداية، لم يعارض الشعب هذا القرار لظنّهم أنّ الحرب ستنتهي قريباً، وسيعود اللاجئون، لكنّ هذا لم يحدُث، فبدأ الناس بالاستياء من وجود السوريين، واستغلت الجماعات العنصرية هذا الوضع، فأثار جزءٌ منها مخاوف تهديد وجود السوريين الهويّة التركية، وأشار آخرون إلى أزمة البطالة ربطاً بالوجود السوري في تركيا. ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية، زادت الانتقادات إلى أقصى درجة، وهو ما انعكس على نتيجة الانتخابات. ولنذكر هنا استياء فئة المحافظين أساساً من سياسة الحكومة التركية تجاه أحداث غزّة، فيرون أنّها غير كافية، وأنّ من الممكن تقديم المزيد، كما يزعجهم استمرار العلاقات التجارية مع إسرائيل. ولم يؤدّ تبرير الحكومة استمرار علاقاتها التجارية مع إسرائيل (التي جرى الإعلان أخيرا عن تعليقها) بالأزمة الاقتصادية إلى اقتناع الشعب، كما أدّت الشائعات الكاذبة بخصوص بيع الأسلحة إلى إسرائيل في زيادة الغضب الشعبي.

ومن الانتقادات التي وجّهت إلى الحزب الحاكم أيضا وضع شخصيات غير مؤهلة في مناصب مُهمّة، ولم يرُق للشعب ترشيح بعض الأسماء من الحزب من دون رضاهم. كان بين المُرشّحين أشخاصٌ من أحزاب أخرى أو شخصيات غير أكفاء. وقد ترجم الناخبون غضبهم من عدم ترشيح الأسماء التي أرادوها بالتصويت لأحزاب بديلة. وهناك من ربط الهزيمة بوجود حزب الرفاه الجديد، الذي يرأسه فاتح أربكان، نجل رئيس الوزراء السابق نجم الدين أربكان، ولكن هذا غير صحيح، فحتّى لو لم يشارك هذا الحزب المحافظ (الرفاه الجديد) في الانتخابات، كان متوقّعاً أن يخسرها «العدالة والتنمية»، لأنّ الذين صوّتوا لحزب الرفاه الجديد هم الغاضبون من «العدالة والتنمية»، ولو لم يكن هناك حزب الرفاه الجديد، فمن المحتمل أنّهم لم يصوّتوا على الإطلاق. وبالفعل، يقال إنّ ما لا يقل عن ستة ملايين من ناخبي «العدالة والتنمية» لم يمارسوا حقّهم في التصويت في الانتخابات.

سبب آخر، قليلاً ما يُذكر، هو ابتعاد حزب العدالة والتنمية عن الأكراد. في الماضي، كان الحزب بقيادة أردوغان يتبنّى سياسة تمييز واضحة بين حزبي العمّال الكردستاني وأنصاره من جهة و«الشعب الكردي» من جهة أخرى. ولكنه أخيراً، أهمل الأخير بشكل كبير. وفي ذلك الإطار، لعب تحالف «العدالة والتنمية» مع حزب الحركة القومية دوراً هاماً. وفي الواقع، ليس الخطأ في هذا التحالف، وإنما كان في الوسع الاحتفاظ بالعلاقة مع «الشعب الكردي» كما كانت في الماضي. نتيجة لذلك، خسر تحالف الجمهور، الذي يضم «العدالة والتنمية» و«الحركة القومية»، الانتخابات المحلّية.

المسألة الرئيسية الآن: ما الذي سيحدُث بعد ذلك؟... سيكون طلب المعارضة بانتخابات مُبكّرة تطوّراً مُتوقّعاً، لأنّهم يؤمنون بأنه إذا أجريت انتخابات عامة، بعد فوزهم في الانتخابات المحلية، ستكون لديهم فرصةٌ للفوز على أردوغان. مع استمرار الأزمة الاقتصادية، يبدو الظنّ أنّهم قادرون على هزيمته في الانتخابات المقبلة منطقياً. ومع ذلك، لا تزال لأردوغان أربع سنوات للتعافي. قد يفضّل استغلال تلك الفترة جيّداً لإعادة تأهيل الاقتصاد، وكسب قلوب الشعب من جديد، بدلاً من خوض الانتخابات، وتحمّل أخطار فقدان السلطة. سيتعين عليه القيام بذلك خلال السنتيْن المقبلتين، لأنّ الشعب بحاجة إلى الشعور بالتغيير الاقتصادي، والنهضة الاقتصادية، قبل سنتيْن من الانتخابات، على الأقل.

في الجانب الآخر، يجب القول إن الشعب لا يزال لا يثق في «الشعب الجمهوري»، رغم اختيارهم له في آخر انتخابات، فعندما نلقي نظرة على الأرقام، نلاحظ أن أصوات ناخبيه لم تزد، وأن سبب خسارة «العدالة والتنمية» عدم حضور قاعدته الانتخابية التصويت، أو التصويت لحزب الرفاه من جديد نوعاً من الاحتجاج. وبالتالي، ما زالت قاعدة حزب العدالة والتنمية مُتماسكة، وإذا قام أردوغان بالإصلاحات المُتوقّعة من المرجح أن يحصل على دعمهم وأصواتهم مرّة أخرى. يجب ألا ننسى أنّ الشعب أخذ مسألة الإرهاب بجدّية خلال الانتخابات، وقد تحالف حزب الشعب الجمهوري مع حزب الديمقراطية ومساواة الشعوب، الممثّل للمسار الكردي الانفصالي، والمعروف أنّه فرع لحزب العمّال الكردستاني.

عندما تولّى الأخير رئاسةَ البلديات التي فاز بها أزال العلم التركي من حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، لم يقرأ أعضاؤه النشيدَ الوطني قبل اجتماعاتهم، كما أنزلوا صور كلّ من الرئيس أردوغان ومصطفى كمال أتاتورك، من على جدران البلديات. وستتحوّل تلك التحدّيات تصويتاً لصالح أردوغان. كلّ ما كتب أعلاه تخمينات فقط، فربّما ينتهي عصر أردوغان بعد بضع سنوات، أو ربّما يحقّق حزبُه انتصاراتٍ جديدة في الانتخابات المحلّية والعامة. فلننتظر وسنرى.

(كاتب تركي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads